بنك سورية و الخليج
Syria Gulf Bank

الرقم الصادر: ج م / ح- س/٢٨

التـــاريـــخ : ٢٧ / ٠٨ / ٢٠١٨

السادة سوق دمشق للأوراق المالية السورية المحترمين

الدكتور عبد الرزاق القاسم المحترم

المدير التنفيذي

تحيـــــة طيبـــة وبعـــد،

إشارة إلى اجتماع الهيئة العامة غير العادية لبنك سورية والخليج والذي تم انعقاده بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩، نرفق لكم نسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة، علماً أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قامت بتزويد هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ومصرف سورية المركزي بنسخة عن محضر الاجتماع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

جمال زيدية
الرئيس التنفيذي

سورية والخليج ش.م.س.ع
14765
Syria Gulf Bank S.A.S

٢٠١٨/٨/٢٧

رقم الوارد: 134
التاريخ 27 / 8 / 2018
سوق دمشق للأوراق المالية

بنك سورية و الخليج
Syria Gulf Bank

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية لشركة بنك سورية والخليج المساهمة المغفلة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/٢٩

(الجلسة الأولى)

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة بنك سورية والخليج المساهمة المغفلة العامة الى السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية الأول المقرر انعقاده في تمام الساعة ١١ ظهراً من يوم الأحد الواقع في ٢٠١٨/٠٧/٢٩ وذلك في فندق الشام – قاعة الأمويين، والتي تم نشرها أصولاً في الصحف اليومية وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ متضمنة جدول أعمال الجلسة

- صحيفة تشرين العدد رقم (١٣٢٨٠) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٢.
- صحيفةالوطن العدد رقم (٢٩٤١) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٢.
- صحيفة تشرين العدد رقم (١٣٢٨١) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٤.
- صحيفة الوطن العدد رقم (٢٩٤٢) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥.

وبناءً على أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، وعلى أحكام قانون التجارة رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧، وعلى أحكام النظام الأساسي للشركة، وعلى الكتاب الموجه الى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية برقم (ج م/ح-ه/١٩) والمتضمن طلب الموافقة على جدول أعمال الهيئة العامة، وتسمية مندوب هيئة الأوراق والأسواق المالية لحضور الاجتماع،وكتاب الهيئة المتضمن الموافقة على جدول الأعمال وأسماء مندوبيها لحضور الاجتماع برقم (٧٩٣/ص-إ.م) تاريخ ٢٠١٨/٧/١٩، وبناء على الدعوة الموجهة الى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك برقم (ج م/ح-و/١٢) تاريخ ٢٠١٨/٠٧/١٨ والمتضمنة طلب تسمية مندوبها لحضور الاجتماع، وكتاب الوزارة المتضمن أسماء مندوبيها لحضور الاجتماع برقم ١١٢١٢٥١٧١٩٨٩٠ تاريخ ٢٠١٨\٧\٢٩، وبناء على الدعوة الموجهة الى مصرف سورية المركزي برقم (ج م/ح/٣٢٠) بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٧ والمتضمن تسمية مندوبه لحضور الاجتماع،وكتاب مصرف سورية المركزي المتضمن أسماء مندوبيه لحضور الاجتماع برقم ١٦/٥٤١٣/ص تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٣، وبناء على الدعوة الموجهة الى سوق دمشق للأوراق المالية السورية برقم (ج م/ح س/٢١) والمتضمن تسمية مندوبه لحضور الاجتماع.

فقد حضر في الزمان والمكان المحددين في الدعوة عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بلغت نسبتها (٧٨,٠٤%) من رأس المال المكتتب به.

كما حضر الاجتماع كلاً من السادة محمد ابراهيم زين صافي والآنسة الهام الشحادة مندوبين وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف ١١٢١٢٥١٧١٩٨٩٠ تاريخ ٢٠١٨\٧\٢٩، والسادة كندة حاتم وغدير حمود مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتاب التكليف رقم ٧٩٣/ص-إ.م) تاريخ ٢٠١٨/٧/١٩، والسادة روبا حامد وراما خربوطلي مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم ١٦/٥٤١٣/ص تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٣

وبناءً عليه ترأس السيد نظريت يعقوبيان نائب رئيس مجلس الادارة اجتماع الهيئة، وقد بدأت الهيئة العامة غير العادية ممارسة أعمالها بانتخاب كل من السادة وليد الأحمر وخليل الخشي مراقبي تصويت، وقد تم تعيين المستشار القانوني المحامي لؤي اجرودي مقرراً وكاتباً لوقائع الجلسة.

وحيث أن شروط صحة انعقاد الاجتماع قد توافرت سواء في إصدار الدعوة ونشرها، وحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة ومساهمين يمثلون أكثر من النصاب القانوني الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، وحضور ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ومصرف سورية المركزي.

وبعد مصادقة رئيس الجلسة وكاتب ومقرر الجلسة ومراقبي التصويت على النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد الجلسة، فإن الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده أصولاً

ص.ب ٣٧٣ دمشق، سورية

وتم حضور كلاً من السادة كأعضاء مجلس الإدارة:

١- السيد نظريت يعقوبيان بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن السيد ربيع سكرية.
٢- السيد بشير هزاع بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن السيد محمد صوان.
٣- السيد كريم خونده بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن السيد عماد الفتى.
٤- السيد يزن الحصري
٥- واعتذر السيد محمد القميش عن الحضور بسبب السفر.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الميزانيات وتقرير مدقق الحسابات بالأعداد

- صحيفة تشرين العدد رقم (13264) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/6/24.
- صحيفة الوطن العدد رقم (2927) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/6/24.
- صحيفة تشرين العدد رقم (13265) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/6/25.
- صحيفة الوطن العدد رقم (2928) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/6/25.

والصحف التي نشرت بها دعوات لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية وهي كل من:

- صحيفة تشرين العدد رقم (١٣٢٨٠) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٢.
- صحيفة الوطن العدد رقم (٢٩٤١) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٢.
- صحيفة تشرين العدد رقم (١٣٢٨١) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٤.
- صحيفة الوطن العدد رقم (٢٩٤٢) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون ومراعاة كافة الشروط الشكلية والموضوعية للإنعقاد، أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوفر شروطها كما أعلن افتتاح الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي تضمن البنود التالية، الواجب الاطلاع عليها ومناقشتها والتصويت عليها، وفق ما يلي:

١- الاستماع الى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية ٢٠١٧ وخطة العمل للسنة المالية ٢٠١٨ والمصادقة عليها.
٢- الاستماع الى تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر لعام 2017.
٣- مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما .
٤- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة لنهاية عام 2017.
٥- تعيين مدقق حسابات البنك للعام المالي ٢٠١٨ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
٦- البحث والتداول في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة.
٧- مناقشة تعديل المواد/١- ٢- ٣ – ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥/ من النظام الاساسي للشركة.والمصادقة على مشروع النظام الأساسي المعدل للبنك.
٨- انتخاب عضو مجلس الإدارة لشغل المنصب الشاغر حالياً.
٩- مناقشة حصول البنك على قرض مساند من شركة الخليج المتحد القابضة وشروط القرض والمصادقة عليها.

كما قام السيد رئيس الجلسة بالترحيب بالسادة المساهمين أعضاء الهيئة العامة للبنك على حضورهم واهتمامهم بنشاطات البنك وأعماله.

ثم شرع السيد رئيس الجلسة بقراءة البند الأول من جدول الأعمال وهو:

أولاً: الاستماع الى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية ٢٠١٧ وخطة العمل للسنة المالية ٢٠١٨ والمصادقة عليها:

قام السيد رئيس الجلسة بتلاوة تقرير مجلس الإدارة المقدم الى الهيئة العامة قدم بمضمونه:

١- شرحاً موجزاً عن الوضع الاقتصادي والمصرفي على المستوى الإقليمي والمحلي، أولوية الحكومة السورية في إعادة دوران العجلة الاقتصادية، الدور الرئيسي الذي يقوم به مصرف سورية المركزي في تخفيف شروط منح الائتمان بهدف دعم النشاطات الإنتاجية والصناعية وتفعيل دور الجهاز المصرفي في حركة تداول النقد والقطع الأجنبي والحوالات وتمويل الاستيراد.
٢- موجز عن أعمال البنك خلال العام ٢٠١٧ وأهم الاحداث التي تمت خلاله لجهة تعيين مجلس إدارة جديد وتعيين رئيس تنفيذي وذلك بهدف تفعيل استراتيجية البنك والشريك الاستراتيجي في تدعيم قدرات البنك لتجاوز الصعوبات التي واجهته لأداء أعماله، والتعاون بين الشريك الاستراتيجي ومصرف سورية المركزي لدعم مسيرة البنك.
٣- لمحة عن الخطة الاستراتيجية للبنك التي ترتكز بشكل أساسي على تدعيم البنك بالخبرات والكفاءات المصرفية تزامناً مع تطوير الكادر الموجود حالياً للنهوض بمستويات الأداء، كما ترتكز على توسيع قاعدة العملاء، تحصيل محفظة الديون المتعثرة، تنشيط أعمال البنك في مجال منح الائتمان متوسط الحجم، إضافة الى تطوير أنظمة المعلومات وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
٤- كما تضمن التقرير موجزاً عن الأرباح التشغيلية الناتجة عن أعمال البنك في العام ٢٠١٧ ومقارنتها مع العام ٢٠١٦ وأثر الاختلاف الكبير في أسعار صرف العملات مقابل الليرة السورية خلال الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧، وتطرق الى إجمالي الأصول المملوكة للبنك وصافي محفظة القروض الممنوحة للعملاء في نهاية العام ٢٠١٧ وودائع العملاء والتغيرات الحاصلة عليها.
٥- واختتم التقرير بالشكر لكافة الجهات الرسمية التي تقدم يد العون والمساعدة للنهوض بأعمال البنك كما شكر عملاء البنك وأثنى على الجهود المبذولة من قبل كافة العاملين في بنك سورية والخليج لرفع أداء البنك نحو الأفضل.

قام رئيس الجلسة بإلقاء كلمة موجزة تتضمن السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي للبنك لإطلاع المساهمين على مسيرته المهنية والعلمية، وقد تضمنت الكلمة الخبرات المصرفية المتراكمة للرئيس التنفيذي على مدار اثنين وأربعين عاماً شغل خلالها عدة مناصب إدارية عالية كان آخرها نائب المدير العام للبنك العربي لمدة عشرة أعوام.، ونقل الكلام له لتقديم تقرير الإدارة التنفيذية عن العام ٢٠١٧ والمتضمنة نتائج أعمال البنك وأبرز التحديات والوقائع التي واجهت إدارة البنك خلال عام ٢٠١٧ وما اجترحته الإدارة التنفيذية من حلول مؤقتة أو دائمة لتلك المعوقات كما قام السيد جمال زيدية الرئيس التنفيذي للبنك بتلاوة تقريراً عن توجهات الإدارة التنفيذية خلال العام ٢٠١٨ وخطط المصرف وسياسته المتبعة حالياً حيث تركزت محاورها الرئيسية لجهة تحصيل حقوقه وتخفيض حجم المستحقات الناجمة عن الإقراض وتخفيض الديون الغير منتجة من خلال تحصيلها أو جدولتها أصولاً، كما تضمنت توجهاً لتطوير أنظمة تقانة المعلومات في البنك مما يضع المصرف على مستوى تنافسي مع البنوك الأخرى.

ثم أشار السيد رئيس الجلسة الى المساهمين لتقديم مداخلاتهم وآرائهم، وقام الدكتور وليد الأحمر بتقديم مداخلته بالثناء على الجهود المبذولة لغاية تاريخه من الإدارة التنفيذية والتحفظ على اجتماع سابق منذ عدة سنوات للهيئة العامة بتمرير قرار تعويضات عن أربع سنوات سابقة وسأل عن المحاسبة عن كل ما مضى من الإدارات السابقة ومجالس الإدارات السابقة، ثم أثنى بالشكر لمجلس الإدارة على الجهود المبذولة لرفع مستوى البنك والارتقاء به نحو الأفضل، وقدم السيد المساهم خليل الخشة بتقديم مداخلته بالسؤال عن سبب تأخير موعد انعقاد جلسة الهيئة العامة غير العادية لغاية اليوم، وفوض السيد رئيس الجلسة السيد الرئيس التنفيذي بالإجابة على سؤال السيد المساهم، وأفاد الرئيس التنفيذي بأن سبب التأخير كان لعدم تلبية أنظمة المعلومات لمتطلبات التدقيق الإضافية التي أدت إلى التأخر في إصدار البيانات المالية مما اضطر أن تكون أعمال الهيئة العامة التي نحن بصددها اليوم متأخرة.

ثم طلب السيد رئيس الجلسة من السادة أعضاء الهيئة العامة التصويت والمصادقة على التوجهات الرئيسية لمجلس إدارة البنك والواردة ضمن خطة العمل والخطة الاستراتيجية للعام ٢٠١٨، وبعد التصويت تم اتخاذ القرار التالي:

القرار الأول
المصادقة على التوجهات الرئيسية ضمن خطة العمل والخطة الاستراتيجية للسنة المالية ٢٠١٨ بما تضمنته من توجهات وأهداف موضوعة من قبل مجلس إدارة البنك،
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة ٩٩.٩٧% من الحضور

ثانياً: الاستماع الى تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر لعام 2017:

قام السيد محمد صالح الكنج بتلاوة تقرير مدققي الحسابات بعرض تفصيلي للتقرير السنوي الذي نوه به عن حسابات الشركة لعام ٢٠١٧، مدى مطابقتها للواقع، كما أوضح أن البيانات المالية تظهر بصورة حقيقة وعادلة من جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي للشركة كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ وأدائها المالي وتدفقاتها للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.

ثالثاً: مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:

١- ناقشت الهيئة العامة غير العادية تقرير مجلس الإدارة وقد تناول النقاش نتائج أعمال البنك المالية والإنجازات النوعية التي طالت مختلف الأنشطة الرئيسية للبنك وأعماله المصرفية والاستثمارية والمالية المرسومة.

٢- ناقشت الهيئة العامة غير العادية تقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية وقد تناول النقاش والحوار أبرز النتائج المالية الواردة في القوائم المالية الختامية ومن أبرزها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١، تم التأكيد أنه تم احتجاز أو اقتطاع كافة المخصصات والاحتياطيات الواجبة قانوناً ووفق أحكام قرارات مجلس النقد والتسليف ونقل رئيس الجلسة الكلام إلى الرئيس التنفيذي الحديث عن موضوع الاحتياطيات وقد أفاد ما يلي:

- تم اقتطاع احتياطي قانوني والبالغ /٢٥,١١٦,٥٣٥ ل.س/ خمسة وعشرون مليون ومائة وستة عشر ألف وخمسمائة وخمس وثلاثون مليون ليرة سورية لا غير بما نسبته ١٠% من الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد استبعاد أثر فروقات القطع الغير محققة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ والتعميم رقم ٣/١٠٠/٣٦٩ الصادر بتاريخ ٢٠/كانون الثاني/٢٠٠٩ وإلى التعميم رقم ١/١٠٠/٩٥٢ الصادر بتاريخ ١٢/شباط/٢٠٠٩.
- وتم اقتطاع احتياطي خاص والبالغ/ ٢٥,١١٦,٥٣٥ ل. س/ خمسة وعشرون مليون ومائة وستة عشر ألف وخمسمائة وخمس وثلاثون ليرة سورية فقط لا غير بما نسبته ١٠% من لأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد الفروقات أثر فروقات القطع الغير محققة استناداً إلى المادة رقم ٩٧ من قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ وبناءً على التعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم ٣/١٠٠/٣٦٩ الصادر بتاريخ ٢٠/كانون الثاني/٢٠٠٩ وإلى التعميم رقم ١/١٠٠/٩٥٢ الصادر بتاريخ ١٢/شباط/٢٠٠٩.وقد صادق مدقق الحسابات الخارجي على صحة ذلك

٣- أثنى المساهمون على الجهود المبذولة من قبل الإدارة التنفيذية مؤكدين على ضرورة العمل وبذات الوتيرة على تحصيل أكبر قدر ممكن من القروض المتعثرة

جرى تداول النقاش حول تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والميزانية الختامية الموقوفة كما في ٣١ كانون الأول لعام ٢٠١٧، وسماع عدد من المداخلات من قبل السادة المساهمين والاجابة على استفساراتهم، وبنهاية النقاش تم التصويت على القرار كما يلي:

القرار الثاني
المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٧ وتقرير مدقق الحسابات، والحسابات الختامية للبنك كما هي في ٢٠١٧/١٢/٣١، والموافقة على ما تضمنه التقرير من بنود تتعلق بالإيرادات والنفقات، وكذلك تمت المصادقة على الميزانية العمومية والاحتياطيات المقتطعة والبيانات المالية للبنك كما هي موقوفة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ وكما هي معروضة على الهيئة.

صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة ١٠٠%

رابعاً: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة لنهاية عام 2017:

بعد الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة كما هي في ٢٠١٧/١٢/٣١، اقترح الرئيس ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٧ ولغاية تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١.

بعد ذلك اطلع المساهمون الحاضرون على كافة الأوراق والمستندات بما فيها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات وتأكدوا من قانونيتها وتوافر الشروط المطلوبة لصحتها.

وبعد المداولات تم اتخاذ القرار التالي:

القرار الثالث
وافقت الهيئة العامة على ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية من أي حق أو مطلب أو دعوى تتعلق بالسنة المالية ٢٠١٧ ولغاية تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ ابراءً عاماً شاملاً.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة ١٠٠%

خامساً: تعيين مدقق حسابات البنك للعام المالي ٢٠١٨ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم:

أشار السيد رئيس الهيئة الى ضرورة تعيين مدقق حسابات للدورة المالية لعام ٢٠١٨ وتماشياً مع أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ والقانون الناظم لعمل المحاسبين القانونيين وقانون إحداث المصارف الخاصة رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ والنظام الأساسي للبنك والأنظمة المعتمدة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وبعد المداولة والنقاش تم ترشيح السيد محمد صالح الكنج كمدقق للحسابات للدورة المالية لعام ٢٠١٨، باعتبار اسمه مدرجاً في جدول مدققي الحسابات الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمعتمد من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

القرار الرابع
قررت الهيئة العامة تعيين السيد محمد صالح الكنج، مدققاً لحسابات البنك للدورة المالية القادمة لعام ٢٠١٨ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة ١٠٠%

سادساً: البحث والتداول في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة:

بدأ السيد رئيس الجلسة حديثه في هذا البند بالمسوغ القانوني لتحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة ، بأنه وبناء على أحكام المواد ٢٨ و٢٩ من النظام الأساسي للبنك وأحكام المواد ١٦٨ وما بعدها من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، ناقشت الهيئة العامة المنعقدة قرار الهيئة العامة السابقة الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٠والمتضمن تعويضات أعضاء مجلس الإدارة المخصصة كبدل حضور جلسات المجلس، كما ناقشت بدلات حضور الأعضاء لاجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة استناداً الى توصية مجلس الإدارة بالخصوص، كما اطلعت الهيئة على التعويضات المسددة الى أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٧ حيث بلغت مجموع بدلات الحضور سبعة وثلاثون مليون ليرة سورية ، قيدت بالكامل في حسابات العام ٢٠١٧

وبعد المداولة والنقاش تم إقرار ما يلي:

القرار الخامس
قررت الهيئة العامة اعتماد ذات نظام البدلات لأعضاء مجلس الإدارة المقرر في اجتماع الهيئة العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٠٧/١٠ حيث يكون بدل حضور جلسات المجلس مبلغاً وقدره ١٠٠٠ دولار أمريكي للأعضاء غير السوريين يقتطع منه الضريبة أو ما يعادلها بالليرات السورية للأعضاء السوريين يقتطع منه الضريبة، وذلك عن العام ٢٠١٨ ولكل عضو حاضر في الاجتماع. كما قررت الهيئة اعتماد ذات نظام البدلات المقرر في اجتماع الهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٠٧/١٠حيث يكون بدل حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مبلغاً وقدره ٥٠٠ دولار أمريكي للأعضاء غير السوريين يقتطع منه الضريبة أو ما يعادلها بالليرات السورية للأعضاء السوريين يقتطع منه الضريبة، وذلك عن العام ٢٠١٨ ولكل عضو حاضر في الاجتماع.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة ١٠٠%

سابعاً: مناقشة تعديل المواد/١- ٢- ٣ – ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥/ من النظام الاساسي للشركة.والمصادقة على مشروع النظام الأساسي المعدل للبنك:

استعرضت الهيئة العامة التعديلات التي طرأت على مواد النظام الأساسي للبنك وتمت مناقشة موضوع تلك التعديلات مع أعضاء مجلس الإدارة والمستشار القانوني المعتمد في البنك، وتم طرح عدة أسئلة من السادة المساهمين عن ماهية تلك التعديلات والظروف التي دعت الى إجرائها، وهنا فوض السيد رئيس الجلسة الرئيس التنفيذي بتقديم عرض يبين فيه المقارنة بين مواد النظام الأساسي بنسخته الحالية والمعدلة والتغييرات الحاصلة عليها حيث استفاض الرئيس التنفيذي بالشرح للسادة أعضاء الهيئة العامة عن تلك المواد والحاجة إلى تعديل النظام الأساسي تلافياً لكافة المشاكل والثغرات التي واجهت البنك في أداء عمله.

قام المساهم السيد زياد زنبوعة بتقديم مداخلته ورأيه بأن مشروع النظام الأساسي يحتوي على تكرار لبعض المواد الموجودة في النظام الحالي وفوض السيد رئيس الجلسة المستشار القانوني الخارجي للبنك المحامي لؤي اجرودي بالإجابة على تساؤلات السيد المساهم زياد زنبوعة، وأجاب المستشار القانوني أن التعديلات تمت لجهة توصيح ما هو غامض في مواد النظام الأساسي المعتمد سابقاً وبشكل يبين حدود وصلاحيات أعضاء مجلس الإدارة وحقوق كل مساهم والتزاماته، كما تم بيان صلاحيات الهيئات العامة الثلاثة وأصول اجتماعاتها باعتبارها هي السلطة العليا في الشركة، كما تم توضيح أصول اجتماعات مجلس الإدارة والنصاب القانوني لصحة انعقاده، كما تمت إضافة مواد جديدة على النظام الأساسي تهدف الى تحسين إمكانيات عمل البنك وتوفير الغطاء القانوني لتلك النشاطات حيث ، كما تمت تعديل وإضافة مواد تبين للمساهمين بشكل واضح كيفية التصرف بأسهمهم ورفع القيد المفروض سابقا على حرية التصرف بالحصول على موافقة مجلس الإدارة عند البيع ، إضافة الى التعديلات اللغوية الواردة خطأ في مواد النظام الأساسي السابق، كما تم التنويه من قبل المستشار الى أن بعض المواد لم يتم تعديلها لكن تم تغيير أرقامها وذلك كونه اعتمد على النموذج الموضوع من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومراعاة النموذج الوارد من مصرف سورية المركزي.

كما طلب السيد رئيس الجلسة من أعضاء الهيئة تفويض مجلس الإدارة بإجراء أية تعديلات على مشروع النظام الأساسي تطلبها الجهات الإشرافية والرقابية على عمل البنك (مصرف سورية المركزي، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك) وذلك في حال تمت المصادقة على مشروع النظام الأساسي المطروح أمام المساهمين.

وبعد المداولات والنقاش تم إقرار ما يلي

القرار السادس
قررت الهيئة العامة غير العادية المصادقة على التعديلات المقترحة للنظام الأساسي للبنك والمعروضة على اجتماع الهيئة العامة والمصادقة على النظام الأساسي بنسخته المعدلة، مع ضرورة اعتماده من الجهات الإشرافية والرقابية الناظمة لعمل البنك،كما تم تفويض مجلس الإدارة بإجراء أية تعديلات على مشروع النظام الأساسي بناء

على طلب الجهات الإشرافية حصراً دون الرجوع الى الهيئة العامة شريطة أن تكون تلك التعديلات لا تمس حقوق المساهمين، كما تم تفويض مجلس الإدارة أوالرئيس التنفيذي بمتابعة الإجراءات الرسمية وتفويض من يرونه مناسباً للقيام بإجراءات التعديل حسب الأصول.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة ٩٩.٩٩%والبالغة نسبته ٧٨.٠٠٣.%من الأسهم المكتتب عليها.

ثامناً: انتخاب عضو مجلس الإدارة لشغل المنصب الشاغر حالياً:

بناء على أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وأحكام النظام الأساسي للبنك فقد استعرضت الهيئة العامة غير العادية الإجراءات التي قام بها المصرف للإعلان عن فتح باب الترشح لشغل منصب عضو مجلس إدارة، ولم يتم استلام سوى طلب ترشح واحد مقدم من المساهم السيد خالد الملاح، حيث تم دراسة طلب الترشح وثبوتياته أصولاً وعرضه على مصرف سورية المركزي، حيث تمت الموافقة على الطلب بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/٠٣ بموجب الكتاب رقم ١٦/٤٨٩٣/ص، وعليه عرض السيد رئيس الجلسة السيرة الذاتية للسيد خالد الملاح كمرشحاً لملئ المقعد الشاغر في مجلس الإدارة، وتم اطلاع الهيئة على موافقة مصرف سورية المركزي المنوه عنها أعلاه والمتضمنة قبول ترشيح السيد خالد الملاح للانتخاب كعضو مجلس الإدارة لشركة بنك سورية والخليج، وبعد المداولات والنقاش تم إقرار ما يلي:

القرار السابع
قررت الهيئة العامة غير العادية قبول ترشيح السيد خالد الملاح وتعيينه عضو مجلس إدارة البنك لملئ المقعد الشاغر في المجلس، على أن يكمل المدة المتبقية من ولاية سلفه في مجلس الإدارة، ويكون له من الحقوق وعليه من الالتزامات ما نص عليه القانون وأحكام النظام لأساسي للبنك.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة ١٠٠%

تاسعاً: مناقشة حصول البنك على قرض مساند من شركة الخليج المتحد القابضة وشروط القرض والمصادقة عليها:

استعرضت الهيئة العامة غير العادية موضوع القرض المساند المعروض على البنك من شركة الخليج المتحد القابضة والبالغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ $ (فقط مليونان وخمسمائة ألف دولار أمريكي) أو ما يعادلها من العملات الرئيسية، واستفاض السادة أعضاء الهيئة بالسؤال عن موجبات ومسببات هذا القرض والفائدة المأمولة من الحصول عليه، وما يمكن تقديمه من قيمة إضافية لأعمال البنك اذا ما تمت الموافقة على هذا القرض، كما استعرضت الهيئة شروط هذا القرض المساند وكيفية سداده حيث تكون بدفعات حسب إرادة المقترض ولمدة عشر سنوات من تاريخ المنح وبفائدة قدرها صفر بالمئة سنوياً، كما عرض رئيس الجلسة على السادة المساهمين أعضاء الهيئة موافقة مصرف سورية المركزي رقم ٤٨/م ن تاريخ ٢٠١٨/٤/١٢ الحصول على القرض المساند من شركة الخليج المتحد القابضة. وقد فوض السيد رئيس الجلسة السيد الرئيس التنفيذي لشرح موجبات هذا القرض ومدى الحاجة اليه والاجابة على كافة الاستفسارات المقدمة من السادة المساهمين.

وبعد المداولة والنقاش تم إقرار ما يلي:

القرار الثامن
قررت الهيئة العامة غير العادية قبول الحصول على القرض المساند من شركة الخليج المتحد القابضة والمصادقة على شروط المنح المعروضة وفق المبين أعلاه، وتم تفويض مجلس الإدارة بمتابعة الإجراءات مع شركة الخليج المتحد القابضة للحصول على هذا القرض الداعم.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة ١٠٠%

وقد أعلن الرئيس ختام الجلسة في تمام الساعة الواحدة وخمسة وثلاثون دقيقة من بعد ظهر يوم الأحد الموافق ٢٠١٨/٧/٢٩، وتوجه بالشكر للحاضرين، وتم تنظيم محضر الجلسة وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجلات الهيئات العامة لدى البنك ونسخة منه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وأرسلت نسخة الى مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية أصولاً.

دمشق في ٢٠١٨/٠٧/٢٩

مندوبي الوزارة	مراقبي التصويت	كاتب وقائع الجلسة	رئيس الجلسة
السيد محمد إبراهيم	الدكتور وليد الأحمر	المحامي لؤي أجرودي	نائب رئيس مجلس الإدارة السيد نظريت يعقوبيان
السيد زين صافي	السيد خليل الخشي		
الآنسة إلهام الشحادة			